

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/٣

المميز: - وليد محمد عبد الله عفانة بصفته الشخصية وبصفته وكيلاً عن سهام محمد عبد الله عفانة بموجب الوكالة الخاصة رقم (٢٠١٢/٣٠٨٦) تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ ووكيلاً عن خالد محمد عبد الله عفانة بموجب الوكالة الخاصة رقم (٢٠١٢/٢٣٨٥) تاريخ ٢٠١٢/٢/١٢ كاتب عدل الزرقاء .
وكيله المحامي عبد المجيد محمود العسافعة.

المميز ضده: - محروس مصطفى محمد المعاينة/ وكيله المحامي نبيه الرطوط.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية (في الدعوى رقم ٢٠١٥/١٤٧٢ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠ القاضي : بقبول الاستئناف موضوعاً وفسخ الحكم المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق الزرقاء في الدعوى رقم (٢٠١٣/٣٤١٩) تاريخ ٢٠١٥/٢/١١) والحكم برد الدعوى وتضمين المستأنف ضده الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٨) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- خالفت محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية القانون عندما اعتبرت أن القضية مقضية حيث إن البيئة المقدمة في الدعوى رقم (٢٠١٣/٣٤١٩) المتفرعة عن القضية رقم (٢٠١٣/٢٢٣) هي المصالحة المسجلة في القضية الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٣٤٢١).

٢- خالفت محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية القانون بالحكم ببرد الدعوى رقم (٢٠١٥/١٤٧٢) فصل ٢٠/٩/٢٠١٥ وذلك لأنه لا توجد قضية مقضية حسب القانون.

٣- خالفت محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية القانون بالحكم ببرد الدعوى رقم (٢٠١٥/١٤٧٢) فصل ٢٠/٩/٢٠١٥ على اعتبار أنها قضية مقضية حيث إن المميز ضده لم يطلب ولم يتطرق في الاستئناف الأول والثاني إلى موضوع القضية المقضية وغير المتحققة في هذه الدعوى.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي وليد محمد عبد الله عفانة تقدم بدعواه لدى محكمة صلح حقوق الزرقاء بمواجهة المدعي عليه محروس مصطفى محمد المعاينة للمطالبة بمبلغ (٥٧٠) ديناراً قيمة أجور .

على سند من القول :-

- ١- المدعي بصفته الشخصية وبموجب الوكالات المعطاة إليه يتولى الإشراف على قطعة الأرض رقم (١٧٤٧) حوض (١) البتراوي من أراضي الزرقاء وما عليها من منشآت .
- ٢- المدعي عليه استأجر العقار من تاريخ ١/١٠/٢٠٠٠ بأجرة شهرية مقدارها ثلاثون ديناراً .
- ٣- المدعي عليه تخلف عن دفع الأجر المستحقة من تاريخ الشهر الثالث عام ٢٠١١ لغاية ٣١/٣/٢٠١٢ وقد تم توجيه إنذار عدلي له.
- ٤- المدعي عليه أقام الدعوى رقم (٢٠١٢/٣٤٢١) وبتاريخ ٥/٩/٢٠١٢ تمت المصالحة

على أن يقوم المدعى عليه بدفع الأجر المستحقة لتاريخ ٢٠١٢/١٠/١ إلا أن المدعى عليه لم يدفع الأجر حسب المصالحة .

٥- المدعي طالب المدعى عليه بدفع الأجر المستحقة إلا أنه لم يقم بدفع أية أجرة . وأصدرت محكمة الصلح قرارها رقم (٢٠١٣/٢٢٣) تاريخ ٢٠١٣/٣/٢٠ والمتضمن إلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعي مبلغ (٥٧٠) ديناراً مع الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ومبلغ (٢٨) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرضَ المدعى عليه بالقرار حيث استدعى استئنافه . وأصدرت محكمة بداية الزرقاء بصفتها الاستئنافية قرارها رقم (٢٠١٣/٢٠٤٩) تاريخ ٢٠١٣/٩/١٨ والمتضمن فسخ القرار المستأنف لتمكين المدعى عليه لتقديم دفعه وبياناته .

سجلت الدعوى لدى محكمة الصلح بالرقم (٢٠١٣/٣٤١٩) وتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ وأصدرت قرارها المتضمن إلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعي مبلغ (٥٧٠) ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٨) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم يرضَ المدعى عليه بالقرار حيث استدعى استئنافه . وأصدرت محكمة بداية الزرقاء بصفتها الاستئنافية قرارها رقم (٢٠١٥/١٤٧٢) تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠ والمتضمن فسخ القرار المستأنف ورد الدعوى وتضمن المدعي الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٨) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرضَ المستأنف ضده (المدعي) بالقرار وبعد الحصول على إذن من رئيس محكمة التمييز رقم (٢٠١٥/٣٠٠٠) تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ استدعى تمييزه وللأسباب الواردة في لائحة التمييز وتقدم وكيل المميز ضده بلائحة جوابية طلب فيها رد التمييز وتأيد القرار المميز .

وللرد على أسباب التمييز ومفادها النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث فسخ القرار ورد الدعوى للقضية المقضية .

مابعد

-٤-

فإنه وبالرجوع إلى لائحة الدعوى رقم (٢٠١٣/٢٢٣) نجد إن المدعي يطالب بأجور مستحقة عن مدد محددة كما أن المدعي أشار إلى وجود مصالحة وإن المدعي عليه لم يتم دفع المبالغ المحددة في المصالحة وحيث إن المصالحة في الدعوى رقم (٢٠١٢/٣٤٢١) تضمنت إخلاء المأجور وتسليمه خالياً من الشواغل ودفع جميع الأجور المستحقة لتاريخ ٢٠١٢/١٠/١ بالإضافة للرسوم والمصاريف .

وحيث إنه لم تحدد الأجور المستحقة الواردة في المصالحة فإن المطالبة بتلك الأجور بحجة عدم دفعها فإن إقامة دعوى جديدة للمطالبة بتلك الأجور لا يعتبر من قبيل القضية المقضية.

وحيث توصلت محكمة البداية بصفتها الاستئنافية إلى خلاف هذه النتيجة فإن أسباب الطعن ترد على القرار المطعون وتوجب نقضه .

لهذا واستناداً لما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٣/٩ م .

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق/ أ . ك